جهود الجزائر في مجال جودة التعليم العالي.

Algeria's efforts in the field of quality of higher education.

عبد العالي هبال

جامعة باتنة1، الجزائر، abdoupolitic@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/10/11 **تاريخ القبول:** 2019/11/04 **تاريخ النشر:** 2020/01/01

ملخص:

تتناول هذه الدراسة وصفا تحليليا للمجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية للانخراط في مشروع ضمان جودة التعليم العالي و ذلك بدأ بتبني نظام ل مد كأساس لتطبيق الجودة الشاملة 2004 بهدف الرفع من مستوى عروض تكوين وتحسين جودتها، إضافة إلى إنشاء عدة هيئات تعني بهذا لمشروع الحيوي مثل اللجنة الوطنية لتطوير نظام ضمان الجودة في التعليم العالي CIAQES 2010 والتي أسندت لها مهمة بناء وتطوير ومراقبة نظام ضمان الجودة ، والمجلس الوطني للتقويم (CNE)، إضافة إلى هيئات على مستوى كل مؤسسة على غرار(خلايا ضمان الجودة). التي تم تنصيبها من طرف الوزارة منذ الدخول الجامعي 2008-2009، على مستوى كل الجامعات الجزائرية، دون نسيان مشروع الجودة الداخلية للجامعات المتوسطية AQI-Umed. الذي كل ببناء المرجع المغاربي للجودة في مؤسسات التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: *جودة التعليم العالي؛ نظام ضمان جودة التعليم العالي؛ الجامعة الجزائرية؛ خلايا ضمان الجودة.*

Abstract:

This study is an analytical description of the efforts exerted by the Algerian state to engage in the project of guaranteeing the quality of higher education. To develop the quality assurance system in higher education CIAQES 2010, which was assigned the task of building, developing and monitoring the quality assurance system, the National Evaluation Board (CNE), in addition to bodies at the level of each institution such as (quality assurance cells). Which has been installed by the Ministry since the university entrance 2008-2009, at the level of all Algerian universities, without forgetting the project of the internal quality of the Mediterranean universities AQI-Umed. Which all built the Maghreb reference for quality in higher education institutions.

* **المؤلف المرسل: عبد العالي هبال، abdoupolitic@gmail.com**

مقدمة

تحتل الجودة في نظام التعليم العالي صدارة اهتمامات كل الدول وجميع مؤسساتها التعليمية التي تمنح شهادات ورتبا علمية هادفة إلى أن يكون خريجوها منافسين وناجحين في أسواق العمل المحلية والعالمية، ويتمكنون من تلبية حاجة المجتمع من التنمية المستدام في جميع المناحي (البشرية، الاقتصادية والثقافية..).

كما تعتبر الجودة أحد أهم الوسائل والأساليب لتحسين توعية التعليم والارتقاء بمستوى أدائه في وقتنا الحالي والذي يطلق عليه بعض المفكرين بعصر الجودة؛ فلم تعد هذه الأخيرة ترفاً ترنو إليه المؤسسات التعليمية أو بديلاً تأخذ به أو تتركه الأنظمة التعليمية بل أصبح ضرورة ملحة تمليها ديناميكية الحياة المعاصرة، وهي دليل على استمرارية المؤسسة التعليمية.

فرضت التحديات العالمية المعاصرة على الجامعة الجزائرية انتهاج الأسلوب العلمي الواعي في مواجهة هذه التحديات واستثمار طاقتها الفاعلة لأجل ترصين أدائها، من خلال إتباع أساليب إدارية حديثة ممثلة في إدارة الجودة التي أصبحت الآن وبفضل الكم الهائل من المعلومات وتقنيات الاتصال سمة مميزة لمعطيات الفكر الإنساني الحديث، وهذا ما يمكن ملاحظته في المؤسسات التعليمية بشكل خاص ، حيث أنه في مجال التعليم العالي في الجزائر يسعى القائمون عليه من خلال تطبيق إدارة الجودة الشاملة إلى إحداث تطوير نوعي لدورة العمل في الجامعة بما يتلائم والمستجدات التعليمية والإدارية العالمية، ويواكب التطورات الساعية لتحقيق التميز في كافة العمليات التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي.

تنطلق إستراتيجية ضمان جودة التعليم العالي بالجزائر من تشخيص للمعضلات التي تجابهه في مرحلته الحيوية الحالية متمظهرة في تدني مستوى مدخلات الجامعة، وتضخم أعداد الطلبة، وتواضع جودة التكوين، واستشراء البطالة في صفوف الخريجين، وهشاشة منظومة الحوكمة الجامعية، ومشكلة التصنيف العالمي للجامعات، والمساهمة في التجديد وخلق المؤسسات ذات القيمة المضافة العالية.

أدركت السلطات الجزائرية ضرورة تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي بنوع من التأخر ، وتجسدت الإرادة السياسية في القيام بإصلاح يهدف إلى ترقية التعليم العالي نحو مستويات أفضل وقد بدأ ذلك بتبني نظام تكويني جديد L.M.D (ليسانس ، ماستر دوكتراه) سنة 2004، إضافة إلى وضع قانون توجيهي جديد سنة 2008، والذي وإن لم يتطرق بصفة مباشرة وتفصيلية لتطبيق نظام الجودة، إلا أنه كرس لأول مرة إمكانية فتح مؤسسات خاصة للتعليم العالي وضرورة مراقبتها وتقييمها بإنشاء المجلس الوطني للتقييم Comité Nationale d'Evaluation).

إن استهداف الجودة هو المحرك الرئيس لمواجهة التحديات التي تواجه منظومة التعليم العالي في الجزائر وتحسين المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية ممثلة في مؤسساتها الرسمية وعلى رأسها الوزارة المعنية لأجل إعطاء دفعة قوية للتعليم العالي في الجزائر من خلال تحقيق جودته باعتماد نظام التعليم العالي الجديد وذلك لأجل مواكبة التطورات العالمية الحاصلة في أنظمة التعليم العالي والتكيف معها.

ونتجه في هذا المقال إلى التعرف على الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية في مجال تطوير وضمان جودة التعليم العالي من خلال التطرق إلى نظام التكويني LMD كأساس لضمان الجودة في الجامعة الجزائرية مع التطرق إلى الهيئات المسؤولة عن تطبيق نظام ضمان الجودة وصولا إلى دراسة دور خلايا الجودة في ضمان جودة التعليم العالي، دون نسيان مشروع الجودة الداخلية للجامعات المتوسطية AQI-Umed

أولا: مفهوم نظام جودة التعليم العالي

1. تعريف ضمان جودة التعليم العالي.

ضمان الجودة هو مفهوم متعدد المعاني؛ فقد حرص المهتمون بمجال الجودة في التعليم العالي على تقديم مجموعة من التعاريف الخاصة؛ أهمها:

ضمان الجودة:" هو نظام للأنشطة هدفه توفير الضمان بأن السيطرة الشاملة على الجودة تجري بصورة فعال"، وهي كل الأفعال المخططة أو النظامية الضرورية لتوفير الثقة بأن المنتج أو الخدمة سيشبع حاجان معينة. (أبو الرب وآخرون 2010، ص.116).

عرف ضمان جودة التعليم على أنّه:" عملية منظمة لتفحص النوعية تقضي على التأكد من وفاء المؤسسة التعليمية (أو البرنامج) بالمعايير، ومن قدرتها على التحسين المستمر والوفاء بها لاحقا، بحيث إنّ المؤسسة تضمن الجودة لنفسها، وبحيث إنّ الجهة الخارجية تضمن للجمهور العام جودة التعليم في المؤسسة".(الخطيب 2010، ص 36.)

كما عرف على أنه:" القوة المرشدة وراء نجاح أي برنامج أو نظام أو مقرر دراسي، وهذا الأمر يستدعي أن تندمج آلياتها في جميع نشاطات المؤسسة التعليمية، وان هدف ضمان الجودة التعليمية هو دائما تفادي وقوع الأخطاء ومنع الفشل".(الطائي وآخرون 2008، ص.309)

وضمان الجودة في ميدان التعليم العالي مصطلح عام، يعبر عن العملية الدائمة والمستمرة التي تستهدف مراقبة وضمان جودة نظام مؤسسات التعليم العالي، ويعدّ ضمان الجودة آلية قانونية تركز على مسؤولية التحسين كمحور أساسي

وقد عرّفت **لجنة ضمان جودة التعليم العالي** ضمان جودة التعليم على أساس أنه: " فحص إجرائي نظامي للمؤسسة وبرامجها الأكاديمية لقياس المنهجية من حيث مناسبة الترتيبات المخطّطة لتحقيق أهدافها، والتطبيق من حيث توافق الممارسة الفعلية مع الترتيبات المخططة، والنتائج من حيث تحقيق الترتيبات والإجراءات للنتائج المطلوبة، والتقييم والمراجعة من حيث قيام المؤسسة بالتعليم والتحسين، من خلال تقييمها الذاتي للترتيبات والطرق والتنفيذ والنتائج". (رضوان 2002، ص14)

وقد تعددت معايير ضمان الجودة عالميا، نوضح منها معايير الشبكة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي على أن تكون هذه المعايير قابلة للتوافق عليها، وبعد التشاور والبحث والتعاون طورت معايير مرجعية عامة تتعلق بمايلي:

- ✓ التقييم الداخلي والخارجي لمؤسسات التعليم العالي، وتقييم هيئات ضمان الجودة والاعتماد.
- ✓ إعداد سجل أوروبي لهيئات ضمان الجودة بتم تحديثه باستمرار.
- ✓ تشكيل منتدى استشاري أوروبي لضمان جودة التعليم العالي.

2. تعريف نظام ضمان جودة التعليم العالي.

من التعاريف التي أعطيت لتوضيح مفهوم نظام جودة التعليم العالي، نذكر منها:

عرف نظام الجودة في التعليم العالي على أنه: " جودة عناصر العملية التعليمية المكونة من الطالب، عضو هيئة التدريس، جودة المادة التعليمية، بما فيها من برامج وكتب جامعية وطرائق التدريس، وجودة مكان التعلم في الجامعات و ومخابر ومراكز الحاسوب، والورشات والقاعات التعليمية، ومن سياسات وفلسفات إدارية، وما تعده من هياكل تنظيمية ووسائل تمويل وتنسيق ، وأخيرا جودة التقويم الذي يلبي احتياجات سوق العمل". (الطاهر، بن عامر 2008، ص.146)

ويمكن النظر إلى الجودة في التعليم العالي على أنها نظام يتم من خلاله تفاعل المدخلات كالأفراد والأساليب والأجهزة لتحقيق مستوى عال من الجودة؛ حيث يقوم العاملون بالاشتراك بصورة فاعلة في العملية التعليمية والتركيز على التحسين المستمر لجودة المخرجات لإرضاء المستفيدين. وحسب هذا التعريف تتكون مدخلات النظام التعليمي الجامعي من (الأساتذة الأكفاء، القاعات الدراسية المتكاملة من حيث تقنيات التعليم والمعامل المجهزة، المناهج التدريسية والمستلزمات المادية والطلبة والموظفون والإدارة الجامعية والتي يتم تحويلها من خلال العملية التعليمية (التعليم والتدريب) إلى مجموعة من المخرجات التي تمثل الكوادر من الخريجين (قاعدة المعرفة التي تستخدم في حل مشاكل المجتمع والدولة والقطاع الخاص) وأما المستفيدون من نظام التعليم؛ فهي مختلف مؤسسات المجتمع التي تقوم بتوظيف هؤلاء الخريجين.

مثلما يوضحه الشكل التالي المتعلق بنظام جودة التعليم العالي.

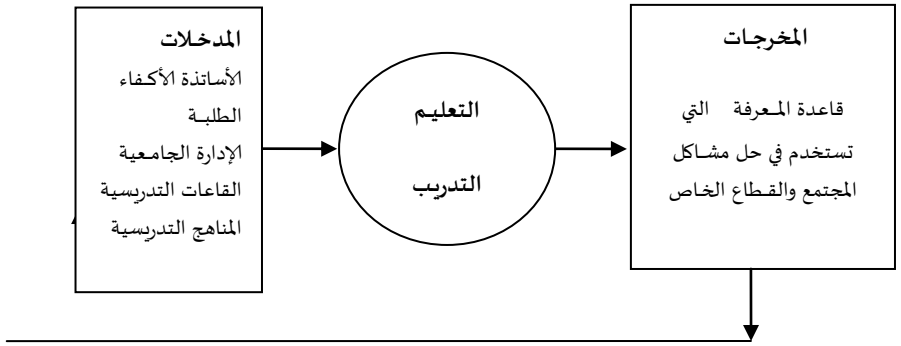

الشكل من انجاز الباحث

ومما تقدم ذكره، يمكن إبراز خصائص نظام الجودة في التعليم الجامعي فيما يلي:

- ✓ إشراك جميع العاملين وعلى كافة المستويات التنظيمية في عملية التحسين؛
- ✓ تحقيق متطلبات وتوقعات المستفيد؛
- ✓ التركيز على العمليات والنشاطات بدلا من النتائج؛
- ✓ أداء العمل بشكل صحيح من المرة الأولى؛
- ✓ التزام القيادة العليا بعملية التحسين المستمر للمخرجات النهائية؛
- ✓ النهج الشمولي لكافة المجالات في النظام التعليمي كالأهداف والهيكل التنظيمي وأساليب العمل والدافعية.

و يجب على الجامعات أن تعمل على التحقق من أن حاجات المستفيدين قد تم تلبيتها أو تجاوزها من خلال كل من عمليات التقييم والنظام التعليمي، وعملية التعليم ذاتها، ولتحقيق هذا الهدف يجب على الجامعات التركيز على الأمور التالية:

- ✓ الفهم الكامل لحاجات المستفيدين على الأمدين القريب والبعيد ، ودلك من خلال استخدام التغذية الرجعية وتوظيف جميع المعلومات المتعلقة بحاجات المستفيدين وإدارتها؛
- ✓ ربط كل حاجات المستفيدين مع عمليات تقييم العملية التعليمية؛
- ✓ ضرورة إيجاد نظام تعاون فعال مابين الجامعة، والمستفيدين يمكن من خلاله تبادل الخبرات، والعمل على حل المشاكل التي يواجهها هؤلاء المستفيدون؛
- ✓ ضرورة قيام الجامعة بقياس رضا المستفيدين عن أداء خريجها وإمكانية مقارنة هذه النتائج مع نتائج جامعات أخرى وظنية، أو من خارج البلد، واستخدام هذه النتائج وتحسين العملية التعليمية داخل الجامعة.(Shutler, 1998, p15).

ثانيا: دوافع الاهتمام بجودة التعليم العالي

تبرز الحاجة إلى جودة التعليم العالي خاصة في البيئة العربية (النجار 1999، ص.ص 54-55) للأسباب التالية:

- ✓ العجز التعليمي: والمقصود به الاستثمار في التعليم دون العائد نظرا لأن المخرجات التعليمية واللوائح التعليمية لا تلقى الطلب الفعال في سوق العمل بالدرجة المطلوبة فيتحول الطالب الى العمالة الوافدة.
- ✓ معدلات البطالة المرتفعة: فالإنتاج لا يوفر عدد الوظائف الكافية والمناسبة للمخرجات التعليمية والعكس.
- ✓ اتساع الفجوة بين الإنتاج والتعليم حيث تظهر الحاجة الى بعض الوظائف والمهن التي لا يوفرها التعليم العالي أو العكس لا لا تجد بعض التخصصات التعليمية الفرص المناسبة بعد التخرج.
- ✓ ارتفاع تكلفة التعليم.
- ✓ انخفاض العائد على الاستثمار التعليمي بسبب ارتفاع تكاليف التعليم مع انخفاض الأجور المتوقعة بمعنى التدفقات النقدية الخارجة لتغطية نفقات التعليم أكبر من القيمة المتوقعة الإجمالية للتدفقات الداخلة بعد التعليم.
- ✓ التعليم يهتم بالمعارف والمعلومات ولا يهتم بالسلوكيات والمهارات بسبب الأساليب والموارد والهياكل التنظيمية والمناهج والمنظمون.

ثالثا: مؤشرات كمية حول الجامعة الجزائرية

تحتوي الشبكة الجامعية حسب إحصائيات 2019م على مئة وستة (106) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعين ولاية (48) عبر التراب الوطني وتظم خمسين جامعة (50) جامعة وثلاثة عشرة مركزا جامعيا، عشرون مدرسة وطنية عليا، و عشرة مدارس عليا، و 11 مدارس عليا للأساتذة. (https://www.mesrs.dz/ar//universites

وبتوقع مع مطلع الدخول الجامعي (2019-2020) وإلى غاية شهر ديسمبر 2019 ،استلام83.400 مقعد بيداغوجي جديد، وهو ما من شأنه أن يرفع قدرات الاستقبال الإجمالية إلى 1.512.590 مقعد بيداغوجي في كل الشبكة الجامعية للتعليم العالي. وتسمح هذه القدرات، نظريا، باستقبال نحو 1.800.000 طالب، باستعمال معامل تشغيل يقدر بـ 1.2 لكل مقعد فعلي. وبخصوص قدرات الإيواء والإطعام، فإنّه من المنتظر أن يستلم القطاع، خلال نفس الفترة، 51.370 سرير، وهو ما يرفع القدرات الوظيفية للإيواء إلى 658.600 سرير.

وفي مجال التأطير البيداغوجي، فقد بلغ التعداد الحقيقي للأساتذة الباحثين 61.161 أستاذ باحث، موزّعين على مختلف الأسلاك والرتب، ويتوقع أن يرتفع التعداد الإجمالي للأساتذة الباحثين مع بداية الموسم الجامعي 2019-2020) إلى 62.958 أستاذ باحث، كما تبلغ نسبة العنصر النسوي في التدريس بـ 37 % . (https://algeriemaintenant.com/2019/08/01)

وفي مجال البحث العلمي، خصصت الجزائر لتمويل البحث العلمي موازنة سنوية قدرها 20 مليار دينار جزائري ابتداء من العام 2018، وحتى 2023، (حوالي 173 مليون دولار) بعد أن كانت لا تتجاوز 5 مليارات دينار سنويًّا، والهدف من هذه الزيادة هو تطوير مراكز ومختبرات البحث الفاعلة، والإنفاق على البحوث العلمية التي لها علاقة مباشرة باحتياجات الاقتصاد الوطني.

و تسعى الجزائر التي تمتلك 25 مركزاً للبحوث، إلى رفع عدد الباحثين في الجامعات إلى 80 ألفاً مع حلول عام 2020. في وقت بلغ عدد براءات الاختراع خلال عام 2017 في الجزائر 145 براءة اختراع .

كما أن الجامعة الجزائرية تتوفر على 1400 مخبر بحث جامعي يشرف عليه أكثر من 24 ألف أستاذ جامعي و يؤمها 3آلاف طالب في الدكتوراه سيتضاعف عددهم مستقبلا بانضمام طلبة الماستر

وقد سجلت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، إنجاز 2842 مشروع بحث علمي في عدة مجالات من قبل 18.539 باحثا، في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 2008 -2012، وشملت هذه البحوث جميع القطاعات والتخصصات و عددها عشرة بهدف تعزيز اقتصاد المعرفة والتكفل بانشغالات القطاع الاقتصادي و الاجتماعي.

وحسب حصيلة لوزارة التعليم العالي، فقد جاءت في المرتبة الأولى البحوث المتعلقة بالعلوم الأساسية بمجموع 712 بحثا جند لانجازها 4306 باحثا منهم 52 أستاذا مقيما بالخارج، أما المرتبة الثانية البحوث العلمية ذات الصلة بقطاعات الفلاحة والموارد المائية والصيد بإجمالي 344 بحثا أنجز من قبل 2096 باحثا، لتليها البحوث المتعلقة بمجال العلوم الإنسانية والتاريخ والمقدرة ب 331 بحثا أنجزها 2163 باحثا، أما في المرتبة الرابعة للبحوث العلمية ذات الصلة بالتكنولوجيا والصناعة ب278 بحثا أنجزها 1992 باحثا، ثم مجال الصحة وعلوم الأحياء ب264 بحثا أنجز من قبل 1794 باحثا، فيما احتلت في مجال القانون والاقتصاد المجتمع المرتبة السادسة ب 236 بحثا أنجز من قبل 1696 باحثا، واحتلت البحوث المتعلقة بقطاع التربية والثقافة والاتصال المرتبة السابعة ب204 بحثا أنجزه 1364 باحثا تليها البحوث المتعلقة بالمواد الأولية والطاقة ب203 بحثا أنجزها 1270 باحثا. (http://www.elhayat.net/article34207.html)

وفي قانون المالية 2019 ، قدرت ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي 317.336 مليار دينار، مقابل 313.336 مليار دينار برسم قانون المالية . (https://www.elkhabar.com/press/article/142789/2018)

وبخصوص المصالح المستهلكة لميزانية التسيير تأتي في مقدمتها الجامعات التي خصصت لها نسبة 63 % من الاعتمادات, حيث أن نفقات التسيير ستوجه أساسا لمتطلبات استلام الهياكل البيداغوجية والخدماتية الجديدة وكذا للتكفل بالأثر المالي الناتج عن فتح مناصب مالية جديدة.

وأما فيما يتعلق بميزانية التجهيز، فإن الأولوية ستمنح لاستكمال البرامج المسجلة بعنوان الخماسي 2015-2019 ,حيث أن رخص البرامج قد قدرت ب45 مليار دج وهي موزعة على عمليات اقتناء الأجهزة البيداغوجية وكذا إنجاز 22 هيكل بيداغوجي تتمثل على وجه العموم في مخابر للغات و عدة مكتبات جامعية ومنصة للبحث والابتكار فضلا عن الاعتمادات الموجهة للصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

كما وضع مؤشر جودة التعليم العالمي 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس الجزائر في الرتبة 119، في مؤشر جودة التعليم الجامعي ، والمرتبة 113 في مؤشر جودة التعليم الابتدائي، مسجلة بذلك تراجعا كبيرا مقارنة بعام 2018 حيث احتلت المرتبة 92 في مجال جودة التعليم الجامعي.

و مما سبق ذكره، يمكن القول أن منظومة التعليم العالي عرفت تطورا كميا لافتا سواء أكان ذلك على مستوى المؤسسات الجامعية، أو الطلبة، الأساتذة الجامعيين، غير أن هذا التطور الكمي لم يواكبه تطور نوعي في التكوين والبحث العلمي وجودة الخريج إضافة إلى عدة مشكلات تؤرق الجامعة الجزائرية؛ مشكلة التأطير، تدني مستوى التكوين الجامعي، ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي، ضعف مستوى الطالب الجامعي، عدم ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، الانفصام بين مجالات والبحث ونتائج البحث، ..الخ.

رابعا: جهود الجزائر في مجال جودة التعليم العالي.

أدركت السلطات الجزائرية ضرورة تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي بنوع من التأخر، وتجسدت الإرادة السياسية في القيام بإصلاح يهدف إلى ترقية التعليم العالي نحو مستويات أفضل وقد بدأ ذلك بتبني نظام تكويني جديد L.M.D (ليسانس ، ماستر دوكتوراه) سنة 2004، إضافة إلى وضع قانون توجيهي جديد سنة 2008، والذي وإن لم يتطرق بصفة مباشرة وتفصيلية لتطبيق نظام الجودة، إلا أنه كرس لأول مرة إمكانية فتح مؤسسات خاصة للتعليم العالي وضرورة مراقبتها وتقييمها بإنشاء المجلس الوطني للتقييم Comité (Nationale d'Evaluation).

ففي ضوء الاستجابة للرهانات الاجتماعية والاقتصادية محليا، والسير بمنظومة عمل وشراكة إقليمية ودولية، توجهت الجامعة الجزائرية نحو بناء وتطوير نظام لضمان الجودة ، (1-2 جوان 2008 بالعاصمة الجزائر) الذي أعقبه اجتماع لمسؤولي الوزارة يومي 03-04جوان 2008 وخبراء دوليين في ضمان الجودة، فضلا عن جامعيين من الجزائر بهدف الخروج بخارطة طريق لتطبيق نظام الجودة.

وخرج هذا الملتقى بجملة من التوصيات والاقتراحات حول إجراءات بناء وتطوير نظام لضمان جودة التعليم العالي في الجزائر، من بينها ارتباط هذه الإجراءات بنصوص تشريعية وتنظيمية تستهدف مختلف مكونات ونشاطات المؤسسات وضرورة التقييم الداخلي والخارجي الذي يشمل وصفا دقيقا لما هو موجود، ومن ثم تحديد درجة الرضا المقبولة وتحديد الأهداف المراد تحقيها ، فتحديد خطوات العمل.

إضافة إلى ما سبق تم إنشاء هيئات وطنية لضمان الجودة مثل اللجنة الوطنية لتطوير نظام ضمان الجودة في التعليم العالي La Commission d'Implémentation d'un système d'Assurance Qualité dans les

2010 CIAQES (établissements d'Enseignement Supérieur) والتي أسندت لها مهمة بناء وتطوير ومراقبة نظام ضمان الجودة ، والمجلس الوطني للتقويم (CNE.(بن حسين 2015، ص.2011).

إن التوجه نحو نظام وضع نظام ضمان الجودة، يتطلب تشكيل هيئات وطنية لضمان الجودة مثل (CIAQES) و (CNE).إضافة هيئات على مستوى كل مؤسسة على غرار (خلايا ضمان الجودة). التي تم تنصيبها من طرف الوزارة منذ الدخول الجامعي 2008-2009، على مستوى كل الجامعات الجزائرية.

ونتجه في هذا المبحث إلى التعرف على الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية في مجال تطوير وضمان جودة التعليم العالي من خلال التطرق إلى نظام التكويني LMD كأساس لضمان الجودة في الجامعة الجزائرية مع التطرق إلى الهيئات المسؤولة عن تطبيق نظام ضمان الجودة وصولا إلى دراسة دور خلايا الجودة في ضمان جودة التعليم العالي، دون نسيان مشروع الجودة الداخلية للجامعات المتوسطية AQI-Umed

1. نظام ل. م. د LMD كأساس لتطبيق جودة التعليم العالي.

سعيا منها إلى إرساء نظام تكوين مرن قابل للمقارنة مع بقية الأنظمة المتداولة دوليا أقرت الجزائر نظام "ل.م.د" منذ سنة 2004. ويرمي اعتماد نظام الليسانس والماستر والدكتوراه **" ل م د"** في الجزائر إلى تطوير الشهادات الجامعية لتحقيق الأهداف التنموية الوطنية والتلاؤم مع المعايير الدولية. ويمثل نظام **" ل م د."** هيكلة جديدة للتعليم العالي تقوم خاصة على بناء التكوين الجامعي حسب ثلاثة مستويات متمايزة ومترابطة لرصد تطور كفاءات الطالب. وتتمثل أهم أهداف إرساء هذا النظام في تحسين نسب النجاح والرفع من جودة التعليم العالي وضمان تقارب أكبر بين التكوين الجامعي وسوق الشغل الوطنية والدولية لتسهيل إدماج الطالب بعد التخرج.

أ. لماذا تبني النظام التكويني العالمي LMD ؟.

من خلال دراستنا وتحليلنا لواقع الجامعة الجزائرية ومن خلال احتكاكنا اليومي والمباشر مع خدمات هذا المرفق الحيوي، يمكن لنا أن نبرز أهم المشاكل والاكراهات التي أدت إلى ضرورة تبني هذا الإصلاح الجديد. ويمكن عرض ذلك في العناصر التالية:

- ✓ عدم الترابط بين التكوين فيها وحاجيات سوق الشغل؛
- ✓ قلة التنوع في نظام التكوين فيها وغلبة التعليم العام؛
- ✓ عدم مرونة نظامها التكويني وعدم توفيره للجسور بين الحقول المعرفية الكبرى؛
- ✓ عدم الاهتمام بالتكوينات القصيرة والمتوسطة المؤهلة للحياة العملية؛
- ✓ ضعف مردودية النظام التكويني فيها واتسامه بكثرة نسب التكرار والمنقطعين عن الدراسة؛
- ✓ اعتماد مقاربات تربوية ومنهجيات للتدريس لا تساعد على تنمية شخصية الطالب.(التلقين)؛
- ✓ الجامعة اعتبرت مؤسسة لتخريج العاطلين.(بطالة الخريجين)؛
- ✓ مناهج التعليم العالي ما زالت تعاني من الجمود والرتابة، ولا تتميز بالمرونة اللازمة، ويغلب عليها في كثير من الأحيان الطابع النظري التجريدي على حساب الشق التطبيقي العملي؛

وانطلاقا مما سبق ذكره جاء هذا الإصلاح من أجل التكفل بالمتطلبات الجديدة الآتية:

- ✓ ضمان تكوين نوعي من خلال للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي؛

- ✓ تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط السوسيو- اقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة ما بين الجامعة وعالم الشغل؛
- ✓ تطوير آليات التكيف المستمر مع تطوير المهن؛
- ✓ تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية لا سيما منها تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها؛
- ✓ التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا؛
- ✓ تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما؛
- ✓ إرساء أسس الحكامة الراشدة المبنية على المشاركة والتشاور.

كما يرتكز هذا الإصلاح على مقاربة جديدة للعلاقات البيداغوجية والعلمية " الطلبة-الأساتذة-الإدارة" ضمن مسعى يضع الطالب في قلب جهاز التكوين ويجعل من هيئة التدريس العنصر المحرك الذي تقع عليه عملية تعريف برامج التكوين والبحث وتصميمها وتجسيدها تحت مسؤولية وإشراف المؤسسة الجامعية التي خولتها أحكام هذا الإصلاح صلاحيات جديدة ومنحها صفة صاحب المشروع في صوغ سياستها التطويرية. (www.mesers.dz)

ب. نظام L.M.D

لم تعد الجامعة فضاء ينظم ويتحقق فيه اكتساب المعرفة ونقلها وإنتاجها وتطويرها ونشرها فحسب؛ بل حاضنة باتت تفرض نفسها أكثر من أي وقت مضى كعامل حاسم للتنمية وتحقيق التنافسية الاقتصادية.

إن نظام ل.م.د يتكفل بهذا البعد المزدوج من خلال إدخال ممارسات بيداغوجية جديدة ومقاربات ابتكارية في بناء برامج التعليم والتكوين مستوحاة مباشرة من احتياجات المجتمع وكذا من خلال تطوير قدرات البحث وتطبيقاته.

يقتضي نظام ل.م.د إعادة تحديد المهام الموكلة للجامعة في علاقتها مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي وكذا إعادة ضبط أشكال مشاركتها في حل المشاكل المرتبطة بالنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، إنه نظام يدعم ويرافق كل سياسة ترمي إلى ترقية الابتكار وتوسيع قدرات امتلاك التكنولوجيا في إطار شراكة ديناميكية تجمع بين الجامعات ومخابر البحث والمؤسسات العمومية والخاصة وحتى الهيئات والمستثمرين المحتملين(www.mesers.dz).

- **الهيكلية الجديدة للتعليم العالي:**

يتمثل إصلاح التعليم العالي على الصعيد البيداغوجي في إرساء تنظيم تعليمي يهدف إلى تمكين الطالب من:

- ✓ اكتساب المعارف وتعميمها وتنويعها في مجالات أساسية تتساوق مع المحيط الاجتماعي المهني مع توسيع فرص التكوين من خلال إدماج وحدات تعليمية استكشافية وأخرى للثقافة العامة باعتبارها العناصر المكونة لمقاربة متداخلة التخصصات تتيح بصفتها تلك معابر في مختلف المراحل المشكلة للمسالك التكوينية.

- ✓ اكتساب مناهج عمل تنمي الحس النقدي وملكات التحليل والتركيب والقدرة على التكيف.
- ✓ الاستفادة من توجيه ناجع وملائم يوفق بين رغباته واستعداداته قصد تحضيره الجيد إما للحياة العملية عبر تعظيم فرص اندماجه المهني أو لمتابعة الدراسة الجامعية.

إن تجسيد هذه الأهداف يتجلى من خلال وضع هيكلية من ثلاثة أطوار تعليمية عي: الليسانس والماستر والدكتوراه أو ما أصبح يعرف بنظام ل.م. د.

- **الليسانس:**

ويتكون من وحدات تعليمة موزعة على سداسيات ويشتمل هذا الطور على ستة (06) سداسيات، كما يتضمن مرحلتين تتمثل أولاهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات وتتمثل ثانيتها في تكوين متخصص.

ينقسم طور الليسانس إلى غايتين:

- ✓ غاية ذات طابع مهني (ممهننة) تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل.
- ✓ غاية أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.

- **الماستر:**

يتشكل هذا الطور من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات.، ويشتمل هذا الطور بدوره على أربع (04) سداسيات وهو طور مفتوح لكل طالب حاصل على شهادة ليسانس أكاديمية ويستوفي الشروط المطلوبة للالتحاق بهذا الطور كما أنه طور مفتوح كذلك لكل حاصل على ليسانس ذات طابع مهني الذي يمكنه من العودة إلى الجامعة بعد فضاء فترة في الحياة المهنية.

يحضر هذا التكوين إلى مهمتين:

- ✓ مهمة مهنية متميزة باكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد، مما يسمح بالنفاذ إلى مستويات عالية من الأداء والمهارة(ماستر مهني).
- ✓ مهمة الباحث المتميزة بالتحضير للبحث العلمي الموجه منذ البداية للقيام بنشاط بحث في الوسط الاقتصادي أو في الوسط الجامعي (ماستر بحث)

- **الدكتوراه.**

يضمن هذا الطور من التكوين الذي يبلغ مدته الدنيا ستة (06) سداسيات:

- ✓ تعميق المعارف في تخصص محدد.
- ✓ تحسين المستوى عن طريق البحث ومن اجل البحث (تنمية الاستعدادات للبحث ، العمل في فريق..)
- ✓ ويتوج هذا الطور من التكوين بشهادة الدكتوراه بعد مناقشة أطروحة.

إن هذه الهيكلية الجديدة توفر لكل متعلم وفي كل مرحلة من مراحل الحياة ومهما كان المستوى الذي تم بلوغه والدوافع المعبر عنها فرصة الإقبال على تكوين جديد أو تحسين تكوين سابق سواء من خلال ممارسة مهنة أو بعد تجربة مهنية.

إنها هيكيلية تقدم رؤية جديدة للتكوين الجامعي ترتكز على:

- ✓ وضع مخطط لتطوير الجامعة يأخذ في الحسبان مجمل الانشغالات سواء منها الاقتصادية والعلمية أو الاجتماعية والثقافية وهذا على الأصعدة المحلية والجهوية والوطنية.عروض تكوين ومعدة بالتشاور مع القطاع الاقتصادي.
- ✓ بيداغوجية نشطة حيث يكون الطالب الفاعل الأساسي في رسم مسار تكوينه من خلال مشاركته في بناء مشروعه المستقبلي وضمان مرافقته من قبل فرقة بيداغوجية تمده بالنصح والإسناد طوال مساره التكويني.
- ✓ تقييم دائم ومستمر للتعليم وللمؤسسات التعليمية.

- **نظام ل. م. د .. تقييم وتقويم.**

أدى تعميم نظام **ل. م. د** ليَشملَ كلّ ميادين التّكوين وفروعه وتخصّصاته، كما أدّى إلى توسيع خريطة التكوين في مؤسسات التعليم العالي، حيث بلغ إجمالي عدد عروض التكوين المفتوحة منذ اعتماد هذا النظام 3500 عرضا في طور الليسانس، و3250 عرضا في طور الماستر، في حين فاقت عروض التكوين المؤهلة في طور الدكتوراه 600 عرضا..

وقد أدّى هذا التوسع إلى بروز إشكاليات جديدة، لاسيما في مجال الانتقال من طور الليسانس إلى طور الماستر، وضعف الانسجام بين عروض التكوين المُتماثلة في كل ميدان، في غياب قاعدة مرجعية ومعرفية مشتركة، فضلا عن نقص كبير في التّكوينات ذات الطابع المهني، بِوَصْفِها مقصدا أساسيا من مقاصد الإصلاح، ينبغي أنْ يُشكّل أولويّة، وهدفا استراتيجيا في تصميم عروض التّكوين مستقبلا

رغم تخرج حوالي مليون طالب منذ تطبيق نظام **ل. م د** سنة 2004 ، إلا أنه عرف اختلالات ونقائص عدة بعد أزيد من 10 سنوات من تطبيقه بالجامعة الجزائرية، على غرار تنوع شهادات الليسانس بشكل "مفرط"، وهو ما دفع بالقطاع إلى إعادة النظر في برامج السنتين الأولى والثانية من شهادة الليسانس، مما نجم عنه تقليص عدد مسالك الليسانس من حوالي 5000 مسلك إلى 176 مسلك، ناهيك عن تباين النصوص التنظيمية من جامعة إلى أخرى بسبب غموض في هذه النصوص أو سوء فهم لها من بعض المسؤولين.

ورغم هذه النقائص و الاختلالات، إلا أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قررت التمسّك بالنظام وعدم التخلي عنه، والمضيّ قدما في مرحلة تعميق الإصلاحات من خلال إعادة النظر في بعض البرامج، والمدة الزمنية والطرق المستعمَلة فيه. وفي ثالث تقييم للنظام منذ انتهاجه، اعترفت الوزارة بوجود اختلالات ونقائص في **ل. م.د** إلا أن حلها لن يكون بالإلغاء؛ على اعتبار أن نظام التعليم الجامعي ببلادنا يعرف تراكمات لمختلف السياسات المنتهَجة والمناهج التعليمية ولم يعرف إلغاء أي منها، لتصبح جزءا من نظام تعليمي جزائري (http://www.el-massa.com/dz/component/k2/18160.html)

ولتقييم هذا النظام انعقدت الندوة الوطنية التقييمة لنظام "ل. م. د المنعقدة يومي 12 و13 جانفي2016 بالجزائر العاصمة والتي قدمت رؤيتها المستقبلية لإصلاح هذا النظام من خلال المقترحات التالية:

- ✓ تعميق التكوين في طور الماستر من أجل تحسين نوعية المترشّحين لمسابقات الدكتوراه في جميع التخصّصات، وذلك عن طريق إضافة عام ثالث في الدراسة بدلا من عامين، وهو ما يسمح بتأهيل

المترشّحين نظرا للانتقادات الموجّهة لطلبة الدكتوراه ل.م.د من حيث المستوى، مقارنة بطلبة الكلاسيكي.

- ✓ إلغاء احتساب المعدّل السنوي في طور الماستر في مسابقات الدكتوراه، والذي يحتسب حاليا بنسبة 25 بالمائة بعدما كان سابقا بنسبة 50 بالمائة، وذلك لتفادي تضخيم النقاط، والاعتماد فقط على نتائج المسابقة
- ✓ توحيد مشاريع الماستر وطنيا على غرار ما حدث لمشاريع الليسانس، وتقليص عدد المخابر العلمية ومشاريع البحث غير المنتجة.
- ✓ إدراج التكوينات التي تسمح بتشغيل خريجي الجامعات الجزائرية مما يؤدي إلى تقارب مثمر بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي ((http://m.elbilad.net/article/detail?id=49936
- ✓ تعزيز البعد المهني للتكوينات الجامعية في إطار العلاقة بين الجامعة والمؤسسة لتجسيد مبدأ تشغيلية خريجي الجامعة.
- ✓ إشراك المهنيين من القطاع الاقتصادي والاجتماعي في تصميم عروض التكوين وتأطيرها.
- ✓ ضبط آليات الانتقال من طور إلى آخر، مع توحيدها على المستوى الوطني إلى جانب مواصلة عملية تحديد التخصصات في طور الماستر واعتماد نمط واحد للدكتوارة (http://www.elahdath.net/national/6810)

إنّ التكوين الجديد الذي يرمي الإصلاح إلى إرسائه من خلال اعتماد نظام **L.M.D** هو تكوين يتم تصميمه من قبل الأسرة العلمية في الجامعة ويتم بناؤه في شكل مجالات تكوين تتفرع بدورها إلى شعب وتخصّصات، ممثّلة في مسالك تكوين نموذجية، يجعل هيكلية التعليم العالي في الجزائر في مستوى نظيراتها في العالم، ويُضفي على الشهادات الوطنية التي تمنحها الجامعات الجزائرية مقروئية أفضل على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي هذا تحقيق **لجودة التعليم العالي**.

2. إنشاء الهيئات المكلفة بضمان جودة التعليم العالي.

إن التوجه نحو نظام وضع نظام ضمان الجودة، يتطلب تشكيل هيئات وطنية لضمان الجودة مثل **اللجنة** الوطنية لتطوير نظام ضمان الجودة في التعليم العالي **(CIAQES)** و المجلس الوطني للتقييم **(CNE)**.

أ. اللجنة الوطنية لتطوير نظام ضمان الجودة في التعليم العالي.

أنشأت هذه اللجنة بموجب القرار الوزاري رقم 167 المؤرخ في 2010/05/31، وهي مكلفة باقتراح برنامج خاص لنشر ثقافة الجودة ووضع منهجية للتقييم الداخلي والخارجي لمؤسسات التعليم العالي

وفي إطار هذه الرسالة، تلعب مؤسسات التعليم العالي في الجزائر دورا مركزيا من خلال مشاركتها في تحضير و وضع الإجراءات الوطنية للتقييم من خلال وضع إطار وطني للتقييم والتطوير في مؤسسات التعليم العالي وهذا ما يشكل عاملا حاسما في نجاح مسار تطبيق جودة التعليم العالي.

وقد بدأت اللجنة عملها الرامي إلى تحقيق ضمان الجودة في التعليم العالي منذ جوان 2008، تبعا لتوصيات الندوة الدولية حول ضمان الجودة في التعليم العالي المنعقد بتاريخ (1-2 جوان 2008 بالعاصمة

الجزائر). وتعمل هذه اللجنة على دعم كل الممارسات الهادفة لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي ومتابعتها مع إعطاءها الأولوية في العمل تحت مؤشر التقويم الداخلي من أجل تحسين حكامة القطاع.

و اللجنة مكلفة وبالتنسيق مع الهيئات والمنظمات المعنية بالمهام التالية:.

- ✓ إنشاء مرجع وطني يتضمن المقاييس والمعايير المتعلقة التعليم العالي في ضوء المعايير الدولية.
- ✓ وضع برنامج لتطوير مسار جودة التعليم العالي
- ✓ تنظيم العمليات الأولية للتقييم الذاتي للمؤسسات والأنشطة المستهدفة.
- ✓ جمع كل العناصر الضرورية من أجل وضع سياسة وطنية و نموذج وطني لضمان الجودة مع تحضير الشروط لإنشاء هيئة مكلفة بتنفيذ هذه السياسة. (BOUHALI , 2014, p7)

كما تضطلع هذه اللجنة بمهام أخرى نجملها في التالي:.

- ✓ وضع نظام للتقييم الداخلي للمؤسسات الجامعية مع التركيز على تقييم ومراجعة المهام الأساسية للجامعة؛ التكوين البحث العلمي خدمة المجتمع، التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ فحص الوظائف والأنشطة باستعمال نظام التقييم الداخلي بالمقارنة مع المرجعية الوطنية
- ✓ أخذ إجراءات للتحسين والتطوير؛
- ✓ تشجيع وضع وتنصيب الفرق المكلفة بضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي؛
- ✓ تنظيم زيارات لأعضاء اللجنة من اجل التعرف على خبرات تطوير جودة التعليم العالي وتجارب الدول الأخرى في هذا المجال؛
- ✓ وضع برنامج لتكوين مسؤولي ضمان الجودة وتأمين تكوين خاص لهم(BOUZID, BERROUCHE 2012 p53)

تتفق الكثير من الجامعات الدولية على الوحدات التي تشكل هيئة ضمان الجودة على مستوى الوزارة المعنية والتي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

أ . وحدة مكلفة بالقياس والتقييم

وتكلف هذه الوحدة بمجموعة من المهام، منها:

- ✓ تحديد معايير تقييم جودة الأداء الجامعي. ويمكن تحديد العديد من المجالات التي يمسها التقويم الجامعي والمتمثلة في: رؤية الجامعة ورسالتها الجوانب المادية الملموسة، أعضاء هيئة التدريس، التدريس، التقويم، الجانب الإداري، المكتبة البحث العلمي، الطلبة، خدمة المجتمع، البرامج والتخصصات الأكاديمية والأنشطة والخدمات الطلابية.
- ✓ تحديد إجراءات التقييم الذاتي؛
- ✓ تحديد محاور تقارير التقييم الذاتي؛
- ✓ دراسة تقارير التقييم الذاتي لمعرفة نقاط الضعف والقوة في مؤسسات التعليم العالي.

وحدة مكلفة بإعداد معايير ضمان الجودة وتطويرها.

وتتولى هذه الوحدة القيام بمايلي:

– تحديد معايير ضمان جودة التعليم أداء مؤسسة التعليم العالي.، تحديد معايير ضمان البرنامج الأكاديمي، توثيق معايير ضمان الجودة التعليمية، تطوير معايير ضمان جودة التعليم العالي.

ب. وحدة مكلفة بالتدريب والتوعية

وتكلف هذه الوحدة بأداء جملة من المهام، نذكر منها:

- ✓ تنظيم ملتقيات ومؤتمرات وطنية ودولية لمناقشة مشروع تطبيق ضمان جودة الخدمة التعليمية.
- ✓ إرسال بعثات من أعضاء هيئة التدريس إلى الدول الأوروبية والعربية للاطلاع على نظم الجودة.
- ✓ تدريب فئة معينة من أعضاء هيئة التدريس من كل جامعة على كيفية إعداد تقارير التقييم الذاتي من قبل خبراء أجانب مختصين في هذا المجال وبعدها يتم تدريب باقي أعضاء هيئة التدريس لكل جامعة
- ✓ نشر ثقافة ضمان الجودة عبر مختلف التعليم العالي وبصورة مستمرة من خلال إنشاء موقع على الانترنت خاص بها إعداد دليل لها وتوزيع أشرطة فيديو والأقراص مضغوطة ذات صلة بموضوع الجودة.
- ✓ الربط بين مختلف لجان ضمان الجودة التعليم العالي على مستوى الجامعات من خلال إنشاء شبكة اتصالات الكترونية لتسهيل عملية تبادل المعارف والخبرات (رقاد، لعكيكزة 2012، ص.ص 42-43.)

ج. وحدة مكلفة بالاعتماد وإعادة الاعتماد.

وتقوم هذه الوحدة بأداء مهام عدة؛ منح الاعتماد المؤسسي، منح الاعتماد البرامجي، وإعادة الاعتماد.

ويتم ذلك من خلال القيام بالخطوات التالية:

- ✓ تقييم تقارير التقييم بالنسبة للجامعات التي تقدمت بطلب الاعتماد المؤسسي أو الاعتماد الأكاديمي.
- ✓ إرسال مراجعين أجانب تابعين إلى هيئات دولية تهتم بضمان جودة التعليم، للقيام بزيارة ميدانية للجامعة محل طلب الاعتماد للتأكد من تطبيق معايير ضمان الجودة.
- ✓ منح الاعتماد في حالة المطابقة التامة للمعايير، ويكون هذا الاعتماد ساري المفعول خلال فترة محددة.
- ✓ إعادة الاعتماد بعد القيام بإجراءات معينة. (رقاد، لعكيكزة 2012، ص.ص 42-43.)

3. .المجلس الوطني للتقييم.

– تماشيا مع القانون التوجيهي 23 فيفري 2008، تم إنشاء المجلس الوطني للتقييم بموجب القرار الوزاري 739 المؤرخ في 18 ديسمبر 2010 وهو هيئة مكلفة بالتقييم الاستراتيجي ومتابعة آليات تقييم مؤسسات التعليم العالي في الجزائر. (BOUZID, BERROUCHE,2012 p53)

ويبلغ عدد أعضاء اللجنة الوطنية لتقييم مؤسسات التعليم العالي 45 عضوا يعملون على تشخيص الوضع السائد في مؤسسات التعليم العالي والنظر في مدى تحقيق البرامج والأهداف المسطرة للقطاع وهذا ما يسمح بالتعرف على مدى تطورها ونقاط الضعف فيها.

كما تعمل هذه اللجنة على دراسة تقارير التقييم الداخلي لمؤسسات التعليم العالي مما سيسمح بإعطاء "دفع جديد لديناميكية التطوير والتقييم الذاتي للجامعات للرفع من مردوديتها بما يستجيب لحاجيات المجتمع.

وتتشكل اللجنة، إضافة إلى قطاع التعليم العالي، من ممثلين عن مختلف القطاعات بالإضافة إلى كفاءات جزائرية بالخارج، مما سيسمح بأن تكون لديها" نظرة شاملة حول الجامعة ومردودها. (http://www.echoroukonline.com/ara/articles/260387.htm)

ويراهن كثيرا على عمل هذه اللجنة من أجل ضمان استقرار الجامعة وتوفير المناخ الملائم للنهوض بها من أجل التحسين المستمر لنوعية التكوين العالي فهي من الأدوات المتميزة المنوط بها مهمة إرساء ثقافة التقييم وضمان الجودة في المنظومة الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي.

3. خلايا ضمان الجودة في التعليم العالي.

في إطار توجه الجامعة الجزائرية نحو تطبيق نظام ضمان الجودة، وبعد اعتماد هيئات وطنية مثل CIAQES و CNE، تم اعتماد أدوات ووسائل على مستوى المؤسسات سميت بـ" خلايا الجودة" كلفت بالمساهمة في بناء وتطوير هذا النظام على مستوى كل مؤسسة.

- **تنظيم خلية ضمان الجودة:**

هي هيئة تابعة لرئيس الجامعة، تتشكل من أعضاء يمثلون مختلف المكونات والهيئات البيداغوجية والإدارية للمؤسسة، ويعين مسؤول خلية الجودة من طرف رئيس الجامعة، وتقوم الخلية بإعداد قانون داخلي لها وبرنامج سنوي ينظم عملها.

- **مهمة وأدوار خلية ضمان الجودة.**

الدور الأساسي لخلايا الجودة هو المساهمة في تطبيق إجراءات نظام ضمان الجودة ، وتندرج ضمن هذه المهمة مجموعة من الأدوار (تنفيذ، متابعة، تقييم، إعلام، واتصال) المرتبطة بإجراءات وعمليات وأهداف هذا النظام على مستوى المؤسسة.

ويمكن إبراز أهم أدوار خلايا ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر في التالي:

- ✓ تعد الخلية بمثابة الواجهة بين المؤسسة الجامعية والهيئات الوطنية للتقييم.تضمن متابعة برنامج العمل الوطني في ضوء التحسين المستمر لجودة برامج التكوين، البحث، العمل المؤسساتي.
- ✓ تقوم بتنظيم عمليات إعلام حول مهامها، وتحسيس حول النتائج المنتظرة من تطبيق نظام ضمان الجودة
- ✓ تقود إجراءات التقييم الداخلي لمجالات الحوكمة، التكوين، البحث، والحياة الجامعية، كما تدعم تطوير أفضل الممارسات في هذه المجالات، وفي هذا الصدد تقوم بتحضير وإعداد الوثائق والملفات الضرورية.
- ✓ تضمن تحضير وتنفيذ ومتابعة عمليات التقييم الداخلي على مستوى المؤسسة
- ✓ تنسقي مهمة تحرير تقارير التقييم الداخلي.
- ✓ تقود عمليات التكوين المستمر لأعضائها في مجال ضمان الجودة.

- ✓ تضمن الاتصال الداخلي والخارجي وتعمل على المشاركة في مختلف التظاهرات في مجال الجودة.
- ✓ تنشر تقارير عملها السنوي على موقع الجامعة الالكتروني.

() http://www.djazairess.com/alahrar/19900

ويمكن تلخيص أدوار خلايا الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر في الوظائف التالية:

- ✓ وظيفة التقييم الداخلي: لمجالات الحوكمة التكوين البحث، والحياة الجامعية في ضوء مرجع ضمان الجودة الذي تم إعداده من طرف اللجنة CIAQES.
- ✓ وظيفة الإعلام وتكون حول أهداف نظام ضمان الجودة، ونشر التقارير المختلفة خاصة تقرير التقييم
- ✓ وظيفة التكوين المستمر لأعضائها في مجال ضمان الجودة.
- ✓ وظيفة الاتصال: على المستويين الداخلي والخارجي

وتُبرز **خارطة الطريق 2015** المنجزة من طرف CIAQES أهم الأدوار والمهام التي تقوم بها خلية ضمان الجودة والمتمثلة في التالي:

- ✓ تعد مخطط عمل سنوي يتضمن عدة مجالات: التخسيس، التكوين و تطوير نظام الجودة، وضع مرجع وطني للجودة
- ✓ إعلام كل مكونات الجامعة والأطراف المعنية بأهداف الخلية ومخططها السنوي
- ✓ الشروع في انجاز مرجع وطني للجودة باختيار بعض المؤشرات.
- ✓ في نهاية السنة تقدم تقريرها السنوي لكل مكونات المؤسسة الجامعية ويرسل إلىCIAQES
- ✓ تشجع CIAQES أقامة تنظيم لقاءات جهوية ووطنية من أجل خلق فرص لتبادل وتقاسم الممارسات الجيدة المطورة من قبل خلايا ضمان الجودة.
- ✓ مدير الجامعة يسجل حضوره من خلال إعداد ميثاق للجودة ، يمضي عليه ويتم عرضه داخل المؤسسة والموقع الالكتروني لها.
- ✓ من أجل تشجيع عمل الخلية، يضع مدير الجامعة كل الإمكانيات المادية والبشرية لتسهيل عمل الخلايا.
- ✓ وضع هيكل تنظيمي وقانون داخلي للخلايا مع ادماج كل ذلك في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
- ✓ اقتراح جائزة سنوية للجودة كمكافأة لنشاط الخلايا في ضوء الممارسات الجيدة لخلايا الجودة داخل كل المؤسسة، مما يشجع على الإبداع والابتكار داخل هذه الخلايا.

(http://www.ciaqesmesrs.dz/formation.html)

لابد من الإشارة أنه تم تشكيل لجنة باشرت بعض المهام ويمكن سرد ما تحقق إلى حد الساعة كما يلي:

- **الخيارات الأساسية**

هو مجال السياسة المتبعة لضمان الجودة، تم تبني ضمان الجودة الداخلي كخيار استراتيجي على حساب الخارجي والذي تم تأجيل تطبيقه إلى وقت لاحق تماشياً مع بروز مؤسسات متنوعة الطبيعة والشكل القانوني، وقع الاختيار على التقييم الداخلي أو بالأحرى التقييم الذاتي **(Autoévaluation)**، كمرحلة

أولى تناسباً مع مبدأ التطوير المستمر لجودة التعليم العالي؛ حيث يتعين على المؤسسات وضع أهداف لتحسين ضمان الجودة الخارج يمن خلال وكالة وطنية تابعة لوزارة التعليم العالي للقيام بعملية التقييم الخارجي.

- **تكوين المسؤولين وخبراء التقييم**

بعد استكمال تكوين أعضاء اللجنة الوطنية من خلال برنامج تكويني على يد الخبراء ، والذي توج بزيارات ميدانية لبعض المؤسسات الأوروبية سوف الشروع عن قريب في تدريب المسؤولين الذين تم تعيينهم على مستوى المؤسسات الجامعية ضمن برنامج تكويني على مستوى الندوات الجهوية الثلاثة.

4. مشروع ضمان الجودة الداخلية للجامعات المتوسطية Tempus AQI-Umed

تم إنشاء مشروع دعم ضمان الجودة الداخلية للجامعات المتوسطية في إطار التعاون بين الجامعات الأعضاء في المنتدى الأكاديمي الجامعي الفرنكوفوني المغاربي الأوروبي وحظي بتمويل في إطار برنامج Tempus IV بالنسبة للفترة المتراوحة بين سنة 2010 و 2012 .

ويدعم هذا المشروع مختلف سياسات الدول المغاربية لإرساء أنظمة ضمان جودة التعليم العالي من خلال إقرار منظومة متكاملة للتقييم الداخلي للجامعات الأعضاء بكل من تونس والجزائر والمغرب وذلك بالاستئناس بنموذج الجمعية الأوروبية لضمان جودة التعليم العالي، وفي هذا التوجه يشمل التقييم مختلف مهام الجامعة من تكوين وبحث وتسيير وانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي. كما يهدف المشروع بالإضافة إلى ذلك, إلى تعزيز تبادل الخبرات بين الجامعات الأعضاء من ضفتي المتوسط.

مشروع AQI-Umed يرتكز على فكرة دعم وتطوير ضمان الجودة الداخلية في جامعات المتوسط الجزائر، المغرب، تونس، وقد تم تطبيق هذا المشروع خلال ثلاث سنوات من جانفي 2010 إلى جانفي 2013 بدعم وتمويل من طرف اللجنة الأوروبية (برنامج Tempus المتضمن عصرنة قطاع التعليم العالي للدول الشركاء مع الاتحاد الأوروبي)..

وقد غطى المشروع عشر مؤسسات جامعية مغاربية ووزارات التعليم العالي لدول الجزائر والمغرب وتونس، إضافة على إلى ثمانية مؤسسات أوروبية مختصة في جودة التعليم العالي مع مشاركة بعض الخبراء بشكل شخصي، وفيما يخص الجزائر فقد شمل المشروع كل من المدرسة العليا للتعليم التكنولوجي بوهران ENSET.، جامعة محمد بوقرة بومرداس، جامعة منتوري بقسنطينة. (http://www.agence erasmus.fr/article/96

وقد كان الهدف المركزي للمشروع هو دعم التقييم الداخلي من اجل تحسين حكامة مؤسسات التعليمية للضفة الجنوبية للمتوسط، من أجل مواكبة التطورات الدولية لأنظمة التعليم العالي خاصة تلك الموجودة في الفضاء الأوروبي عن طريق تقاسم الخبرات والمعارف المتعلقة بالتقييم الداخلي بين مؤسسات جنوب وشمال

وقد كان الهدف أيضا دراسة وتحليل مختلف مهام المؤسسات الجامعية في هذه الدول والمتمثلة فيك التكوين البحث، الحوكمة، خدمة المجتمع، العلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي مع أخذ رؤية شاملة عن كل المؤسسات المعنية بالمشروع.

خلال الفترة المحددة بثلاث سنوات (2010-2013) كان لمشروع **AQI-Umed** عدة أنشطة هي:

- ✓ وضع مقاربة منهجية من اجل إطلاق المشروع (جانفي/جوان 2010)؛
- ✓ وضع مقاربة مقارنة لضمان الجودة (جوان 2010/ديسمبر 2010)؛
- ✓ أعداد معايير التقييم المشترك)جانفي و ديسمبر 2011)؛
- ✓ إعداد التقييم الذاتي للجامعات المعنية(جانفي جويلية 2012)؛
- ✓ إعداد الحصيلة، ونشر كتاب حول الموضوع مع تنظيم ملتقى دولي لمناقشة الحصيلة في بروكسل (أكتوبر/ جانفي 2013).

وقد توصل المشروع إلى تحقيق عدة نتائج نذكر منها:

- ✓ اعتماد منهجية مشتركة وأدوات اتصال من اجل تحقيق التعاون؛
- ✓ تقاسم مقاربة المقارنة لجودة التعليم العالي وتكوين الأفراد من أجل عملية التقييم الداخلي؛
- ✓ معاينة كل الجامعات محل الدراسة ووضع معايير ومقاييس مشتركة للتقييم الداخلي؛
- ✓ اعتماد مرجع مشترك للتقييم الداخلي بين الجامعات العشر؛
- ✓ تحديد الوسائل والشروط التي تسمح بإعداد تقارير التقييم الذاتي.

لقد أعطى مشروع AQI-Umed فرصا كثيرة ومتنوعة للاتصال وتبادل الخبرات والمعارف إثارة النقاش حول كل الممارسات المرتبطة بجودة التعليم العالي ، كما أن هذا المشروع رز كثيرا على عملية التحسيس والمتبعة لمئات الأشخاص الين استطاعوا معرفة تجارب جهوية ودولية أخرى إلى جانب إبراز اتجاهاتهم نحو الوضع الراهن لجامعاهم وآفاقها المستقبلية، إلى جانب معرفة الفرص والتهديدات والصعوبات التي تعرض مشروع جودة التعليم العالي، من خلال التعرف على طرق وإجراءات التقييم المؤسسي.

كما استطاع مشروع AQI-Umed بناء أول مرجع مغاربي للتقييم الذاتي المؤسسي L'auto-évaluation institutionnelle في ظروف تميزت بالاستماع والاهتمام والاتفاق على أن الجودة هي أساس تطوير أنظمة التعليم العالي.

المرجع المغاربي للتقييم الذاتي غطى عدة مجالات مرتبطة بالحياة الجامعية وهي حوكمة المؤسسات الجامعية، أنشطة التكوين والبحث العلمي، ظروف الدراسة للطلبة ..ويعتبر هذا المرجع دعامة أساسية للمؤسسات الجامعية في عملية تنسيق وهيكلة سياسة الجودة التي تتبعها، كما أنه أداة لتطوير العلاقات ما بين المؤسسات المغاربية التي تتخذ هدا المرجع كإطار مشترك بينها.

خاتمة

رغم حداثة تجربة جودة التعليم في الجزائر؛، إلا أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بذلت جهودا عدة من أجل الانخراط في مشروع الجودة الشاملة على غرار الكثير من الجامعات العالمية، فكانت البداية بتبني نظام ل مد كأساس لتطبيق الجودة الشاملة 2004 بهدف الرفع من مستوى عروض تكوين وتحسين جودتها، من خلال إدماج التكوينات ذات البعد المهني بشكل يساعد على ربط الجامعة بمحيطها الخارجي والقضاء على بطالة الخريج..

تواصل مسار ضمان الجودة في الجزائر بإنشاء عدة هيئات تعني بهذا لمشروع الحيوي مثل اللجنة الوطنية لتطوير نظام ضمان الجودة في التعليم العالي **CIAQES 2010** والتي أسندت لها مهمة بناء وتطوير ومراقبة نظام ضمان الجودة ، والمجلس الوطني للتقويم (**CNE**)، إضافة إلى هيئات على مستوى كل مؤسسة

على غرار **(خلايا ضمان الجودة)**. التي تم تنصيبها من طرف الوزارة منذ الدخول الجامعي **2008-2009**، على مستوى كل الجامعات الجزائرية، دون نسيان مشروع الجودة الداخلية للجامعات المتوسطية **AQI-Umed**. الذي كل ببناء المرجع المغاربي للجودة في مؤسسات التعليم العالي.

إن تحقيق رهان الجودة في الجامعة الجزائرية له أهمية قصوى باعتباره مطلبا اجتماعيا وثقافيا واقتصادياً، كما انه يشكل خدمة عمومية مركزية في تحسين تقدم البلاد وتسلحها لربح رهانات التنمية البشرية وتطوير البحث العلمي.

قائمة المراجع

الكتب

1. أبو الرب. عماد ، وآخرون، (2010). ضمان الجودة في التعليم العالي: بحوث ودراسات. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
2. الخطيب أحمد، & الخطيب رداج (2010). الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية. اربد: عالم الكتب الحديث.
3. السيوع م.حمد وآخرون (2011). تعزيز ثقافة الجودة في الجامعات العربية وتعزيز ممارستها. مشروع التير لتعزيز قدرات التعليم العالي في الوطن العربي.
4. الطائي يوسف حجيم (2008). إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،
5. علاء الدين كاضم. (2012). حقوق الإنسان والحريات الأكاديمية في التعليم العالي. عمان: دار غيداء للنشر.
6. BOUZIDN., & BERROUCHEZ. (2012). module 2 'Assurance Qualité dans l'Enseignement Supérieur, Commission d'Implémentation d'un système d'Assurance Qualité dans les établissements d'Enseignement Supérieur. Alger: , Commission d'Implémentation d'un système d'Assurance Qualité dans les établissements d'Enseignement Supérieur(CIAQES).

المقالات العلمية

1. بن حسين سمير . (2015). تقييم فعالية خلايا ضمان الجودة في المساهمة في بناء وتطوير نظام الجودة في قطاع التعليم العالي بالجزائر. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد , (18),

الملتقيات العلمية

1. الطاهر إبراهيم، بن عامر وسيلة، (2008). معايير نظم الجودة وتأثيراتها في بيئة التدريس الجامعي في ظل نظام ل م د الملتقى البيداغوجي . الملتقى البيداغوجي الرابع حول ضمان جودة التعليم العالي، , جامعة محمد خبضر، بسكرة.

.2BouhaliR. (2014). , l'enseignement supérieur en Algérie entre le nombre et la quailté, . Le colloque « La qualité dans tous ses états, l'Université libre de Bruxelles.

المقالات الالكترونية

1. وليد .ع، "تجميد مسابقات الدكتوراه. عام إضافي في الماستر وإبقاء المقال العلمي"، 2019/09/17 http://www.echoroukonline.com/ara/articles/269202.html
2. ليلى. ك، "الجزائر في المرتبة 119 عالميا في جودة التعليم"، 2019/09/30 https://www.elbilad.net/article/detail?id=98645
3. جميلة ج .لا تراجع عن "أل. أم. دي " وماضون في تعميق الإصلاحات " 2019/09/12. www.el-massa.com/dz/component/k2/18160.htm